

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق



مجلة ربحون الأسرية

أكاديمية دولية سداسية محكمة

صادرة عن مخبر قانون الأسرة

مخبر قانون الأسرة



مجلة البحوث الأسرية

ردمد: 2773-3580

الإيداع القانوني: 2021/03

الأسرية

المجلد الأول، العدد الثاني، صفر 1443 هـ، أكتوبر 2021 م

Journal
of family
studies

University of Algiers 1

Faculty of Law



Journal of Family Studies

Peer-reviewed International Academic Journal

Issued by the Laboratory for Family Law

مخبر قانون الأسرة



مجلة البحوث الأسرية

ISSN : 2773-3580

Légal deposit : 03/2021

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

مخبر قانون الأسرة

مجلة البحوث الأسرية

عدد خاص

دولية سداسية محكمة

أول إصدار لها مارس 2021

رمدد: 2773-3580

الإيداع القانوني: 2021/03

بريد المجلة: REVUELDF@GMAIL.COM

الهيئة الشرفية للمجلة

- الرئيس الشرفي (مدير الجامعة): أ.د/ عبد الحكيم بن تليس
المدير الشرفي (عميد الكلية): أ.د/ العربي كسال
المدير العام (مدير المخبر): أ.د/ دليلة فركوس
رئيس تحرير المجلة: أ.د/ جمال عياشي
رئيس التدقيق اللغوي: أ.د. جمال الديب
رئيسة أمانة المجلة: د/ فتحية حواس

أعضاء الهيئة العلمية للمجلة

- أ.د/ فركوس دليلة.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ محمد الشافعي....جامعة القاضي عياض، المغرب
أ.د/ خالف عقيلة.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ جمال الديب.....جامعة الجزائر 1
أ.د. نورة العشي.....جامعة الجزائر 1
أ.د. جمال عياشي.....جامعة المدينة، الجزائر
د. الكوري السالم المختار الحاج.....جامعة قطر
د. فتحية حواس.....جامعة الجزائر 1
د. عبد الله ترازون.....جامعة اسطنبول، تركيا
د. ألكي زازون.....جامعة الجزائر 1
د. محمد زيدان.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ عبد الله السكاكر.....جامعة القصيم، السعودية
أ.د/ خلوق الآغا...جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن
أ.د/ شيماء عطا الله.....جامعة الزقازيق، مصر
أ.د. محمد محروك.....جامعة القاضي عياض، المغرب
د. عبد الخالق ناجي عبيد...الجامعة العراقية، العراق
د. زكية غناي.....جامعة بومرداس، الجزائر
د. راضية أمقران.....جامعة الجزائر 1
د. فطيمة نساخ.....جامعة الجزائر 1
د. سعاد راخلي.....جامعة الجزائر 1
د. رتيبة عياش.....جامعة البلدية 2، الجزائر
د. عبد المنعم نعيبي.....جامعة الجزائر 1

أعضاء لجنة التدقيق اللغوي

- أ. إلياس جيجيك.....جامعة بومرداس، الجزائر
أ. صبرينة تاويرت.....جامعة الجزائر -1
أ. نور الدين قريبط.....جامعة بومرداس، الجزائر
أ. كريمة فرحات حميدة.....جامعة الجزائر -1

أعضاء أمانة المجلة

- أ. سليم بن سهلي.....جامعة الجزائر -1
أ. ابتسام شرابن.....جامعة الجزائر -1

أنشأ الباحثون القائمون على "مخبر قانون الأسرة" مجلة "البحوث الأسرية" لتكون منبرا علميا متميزا، خادما للمشروع البحثي الذي من أجله أنشئ المخبر، فاسحين المجال أمام الباحثين لاسيما الأكاديميين منهم لنشر بحوثهم النظرية منها والعملية، والتي تتميز بفكر فقهي رزين وأساس علمي متين، سمتها الأولى والأخيرة الاجتهاد بما يخدم الصالح العام للبلاد والعباد، في إطار من الاقتصاد في العبارة مع عدم الإلغاز فيها حتى تصل الفكرة سلسلة يسيرة للقارئ الكريم.

هذا، ولا حد لمجالات علمية أو ميادين أكاديمية في نوعية البحوث التي تعترم الهيئة العلمية القائمة على المجلة قبول نشرها فيها، فكل مجالات الحياة التي ترتبط بالأسرة يمكن قبولها انطلاقا من عمومية العنوان المختار لها، فكل من: الروابط الأسرية، التنظيمات القانونية، التشريعات السماوية، الآراء الفقهية، التطبيقات العملية، الدراسات الإحصائية، الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية، والأخلاقية أو غيرها، يمكن لأي باحث أن يعمل عليها ليكون مقاله صالحا من حيث موضوعه للنشر في هذه المجلة.

كما أنه لا قيد على مواضيع المقالات العلمية ممكنة النشر في المجلة الأكاديمية غير الهوية الوطنية والتي تقوم أصلا على الدين الإسلامي، اللغة الرسمية، مبادئ الثورة التحريرية، فضلا عن الأعراف السائدة والقيم الرائدة للمجتمع الجزائري.

ولأن العلم لا ضابط له إلا الموضوعية فيه والصدق معه وله، فإن أي مقال يتسم بهذه السمات ويلتزم صاحبه بهذه الالتزامات تكون له الموضوعية في إدراج بحثه ضمن الفهارس العلمية لمجلة البحوث الأسرية.

وطريق العلم واحد وتناجه واحد؛ فطريقه السبل الفكرية العقلية الموضوعية، أما نتاجه فحل لإشكالات فكرية ومعوقات عملية، ييسر كل عسير ويُرِي كل جدير، وهو السلطان في القرآن، ميراث النبوة فيما نُقل عن النبي العدنان عليه أفضل الصلوات وأزكى السلام.

تهتدي الهيئة العلمية للمجلة الأسرية بعناصر الهوية الوطنية لموضوع كل بحث، لتجسّد صمّام أمان يحرس هوية الأوطان العربية الإسلامية، تذود عنها وترد كل فكر مضلل لها، تخدم المجتمعات والأمم على السوية، ولا تفرق بين البحوث ما دامت موضوعية أكاديمية.

وكما لا يخفى فإن مجالات البحوث الأسرية واسعة جدا، لذلك لزم إحاطتها بسياج من الالتزام بالمناهج العلمية الشكلية والتنسيقية، وسياج آخر من الالتزامات الموضوعية التي لا تغادر في الأساس كل فكرة تخدم وحدة الأوطان واتحاد الشعوب والأمم.

ولأن المجلة لم تنشأ إلا تحت لواء مخبر البحث العلمي لقانون الأسرة الجزائري، فإن من أهم أهدافها العلمية وأغراضها الأكاديمية، تحسين الصياغة القانونية لذات القانون من حيث: المصطلح، شمولية الأحكام، تصنيفها من كل ما يشوبها أو يعيبها، فضلا عن إضافة كل ما يصوّبها ويقوّمها، فيحوّلها من دون إغفال يذكر أو تناقض يحصل.

ولما كان القضاء هو الجهة المخوّلة بالفصل في حل النزاعات القانونية، فإن غموض النصوص وتناقضها فضلا عن شحّها جعله يتخبط في إشكالات لم يجد لها الحلول المناسبة في الغالب، وهو ما يلزم التوقف معها والتدقيق فيها والنظر في سبل علاجها من خلال التشجيع على استجلاء النقائص القانونية والتوجيه نحو استدراكها بجملة من التعديلات التي تتضمنها المقالات العلمية كاقتراحات، والتي تُعنى المجلة بنشرها مساهمة منها في حل تلك الإشكالات العملية.

ومن هذا المنطلق تكون الغايات العامة أوسع من مجرد العمل على قانون الأسرة الجزائري أين تسع الأهداف كل تأثير وتأثر في كل حسن ومن كل أحسن، لتكون المجلة بحق رائدة في مجال النظم الأسرية العربية الإسلامية بامتياز واعتزاز.

هذا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

شروط النشر:

يلتزم صاحب المقال المُراد نشره في مجلة البحوث الأسرية بأن يكون بحثه متسماً بما يلي من شروط:

- محترماً للمجالات التي تُعنى المجلة بالإصدار فيها؛
- محترماً لكافة قواعد الأمانة العلمية والموضوعية البحثية؛
- أصيلاً، لم يتم نشره أو المشاركة به في نشاطات علمية سابقة؛
- متّصفاً بالعمق والجدية في الطرح؛
- ملتزماً بمنهجية بحث منطقية؛
- غير مقتص من بحث علمي سابق؛
- معتمداً قالب المجلة كما هو محدد في الملف المرفق؛
- أن يرسل عبر الوسيلة الإلكترونية المحددة.

مع التأكيد على أن أي مقال لا يحترم فيه الباحث الشروط المذكورة سيتم رفضه تلقائياً.

قواعد النشر:

- تخضع البحوث المرسلة لهيئة تحرير المجلة لقواعد النشر التالية:
- التحكيم من قبل محكمين على الأقل، وذلك قبل النشر؛
 - في حال التحفظات يلتزم صاحب المقال برفع التحفظات، أيا كان نوعها؛
 - لا يلتفت لأي طلب عدم نشر بعد قبول المقال للنشر؛
 - لا يلتزم صاحب المقال بدفع أي مبلغ مالي مقابل نشر مقاله على صفحات المجلة؛
 - لا تدفع المجلة مكافآت مالية مقابل نشر البحوث؛
 - تملك المجلة حقوق نشر المقال على صفحاتها، ولا يعاد نشر المقال إلا بترخيص من رئاسة تحرير المجلة.

هذا هو العدد الثاني من مجلة "البحوث الأسرية" يتقدم به مخبر قانون الأسرة إلى كل من يهتم بمسائل الأحوال الشخصية متخصصين أو عوام، راجين من المولى عز وجل أن تخدم هذه البحوث الأسرة المسلمة والمجتمع الجزائري.

ومجلة البحوث الأسرية، مجلة علمية أكاديمية تهتم بنشر بحوث ودراسات من أساتذة وباحثين من مختلف الجامعات الوطنية والدولية من أجل معالجة قضايا شؤون الأسرة وفق ما يمليه الشارع الحكيم ووفقاً للمبادئ العامة لشريعتها الغراء المنفتحة على دراسة المتغيرات في المجتمع والنظر في كل إشكال صغير أو كبير يطرأ على الأسرة المسلمة وأفرادها نتيجةً للتطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي...؛ وهو ما أحدث قضايا جديدة معروفة في الفقه الإسلامي بـ"النوازل" والتي تحتاج إلى اجتهادات وحلول فقهية وقانونية سواء في جانبها الموضوعي أو في جانبها الإجرائي؛ وذلك فضلاً عن القضايا الاجتهادية الأخرى التي تحتاج إلى معالجة دقيقة سواء تعلق الأمر بانعقاد الزواج وانحلاله أو تعلق بالموارث أو بالتبرعات.

ويسعى مخبر قانون الأسرة من خلال إنشاء هذه المجلة، لتحقيق عدة أهداف منها:

- نشر العلم والثقافة الشرعية والقانونية في المجال الأسري؛
- السماح للباحثين والأساتذة بنشر اجتهاداتهم وآرائهم حول مختلف المواضيع الأسرية ذات الإشكالية؛

- المساهمة في تقييم الاجتهاد القضائي وتكوين اجتهاد فقهي أصيل مبني على أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي لطالما توصلت إلى معالجة كل الإشكالات المطروحة على المجتمع وعلى الأسرة نتيجة التطورات المعاشة، ومن هذه الأحكام يستمد قانون الأسرة قواعده طبقاً لمادته 222، والتي يستوجب احترامها دون إحداث خلاف أو معارضة.

مديرة مخبر قانون الأسرة

الأساتذة الدكتورورة ولبلة فركوس

مبادئ نشأة واستمرار العلاقة الزوجية.....22-09

بقلم الدكتور بلقاسم مطالبى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، الجزائر

مبدأ صحة التراضي في إطار إبرام عقد الزواج.....42-23

بقلم الدكتورة بوقرة أم الخير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر

مبدأ القوامة وأثر غيابه على التوافق والاستقرار الأسري -دراسة تأصيلية وتطبيقية للمسائل القانونية المتعلقة به.....75-43

بقلم الأستاذة لبنى لهين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الهسيمة، الجزائر

حق الطاعة بين الإبقاء والإلغاء.....86-76

بقلم طالبة الدكتوراه صبرينة تاويرت، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر

العدل أساس تشريع الميراث في قانون الأسرة الجزائري.....97-87

بقلم الدكتور علي حنداوي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعلى الصحابة أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وبعد: ارتأى القائمون على مجلة البحوث الأسرية في عددها الثاني ألا تصدر إلا وهي في أبي حلة شكلاً وأضبط علماً؛ ولذا سعوا جهدهم لإخراجها في ثاني عدد لها في صورة مناسبة لا تحيد عن الشروط العلمية ولا تفرط في الناحية الشكلية.

ولقد فكرنا ملياً في انتقاء أهم المداخلات من الملتقى الوطني الأول الذي عقده مخبر قانون الأسرة والذي تعلق بـ "مبادئ قانون الأسرة الجزائري" والذي تم عقده يومي: 16-17 فيفري 2020، ليزود المجلة ببعض المقالات المختارة على أساس موضوعي بحث، ليصدر هذا العدد الخاص بالملتقى في حلته الخاصة.

ومن هنا كانت المساهمات الفعالة للسادة الباحثين في إخراج ثاني عدد للمجلة والتي يسعى القائمون عليها ففتح فسحة علمية لكل الباحثين في المجال الأسري بشتى اختصاصاتهم وبتنوع توجهاتهم، ليبقى الفيصل الوحيد هو الموضوعية المقترضة في العلم، فتكون هذه المجلة ساحة بحثية قائمة على اختلاف الآراء خدمة للصالح العام من خلال مناقشة، تحليل وتفسير الأحكام الأسرية الواردة في النصوص الشرعية والقانونية على حد سواء.

وخدمة لهذا الغرض جاء المقال الأول يحمل عنوان: "مبادئ نشأة واستمرار العلاقة الزوجية" ليكون فاتحاً لتحديد المبادئ المنصوص عليها في قانون الأسرة، أين ركز صاحب المقال الدكتور بلقاسم مطلبي من جامعة البليدة على محورين مهمين في الحياة الزوجية وهما النشأة وضمن استمرارها وكيف تكون المبادئ القانونية حائلاً دون عدم نشأتها مطلقاً أو نشأتها معيبة هذا من جهة، ومن أخرى فلقد حاول إبراز المبادئ الكفيلة بدعم استمرار الحياة الزوجية وعدم فكها أو حلها لأنفه الأمور.

أما المقال الثاني، وهو بعنوان: "مبدأ صحة التراضي في إطار إبرام عقد الزواج"، فقد حاول فيه الدكتور علي حمداوي من جامعة الجزائر1، أن يقف على أهم جزئية من جزئيات إنشاء

عقود الزواج وهي التراضي بين الزوجين وهذا ما يشكل حجر الأساس في الزواج إذ لا إكراه فيه إبراما واستمرارا ومن هنا تبطل عقود الزواج المبنية على الإكراه ويُفتح باب الطلاق والخلع. المقال الثالث والذي جاء بعنوان: "مبدأ القوامة وأثر غيابه على التوافق والاستقرار الأسري -دراسة تأصيلية وتطبيقية للمسائل القانونية المتعلقة به-" للأستاذة لبنى لمين من جامعة المسيلة، التي عنت غاية العناية بمبدأ شرعي اختار المشرع الجزائري أن يلغيه من نصوص قانون الأسرة بعد تعديله له بموجب الأمر 02-05، واعتمدت في ذلك على الآثار التي ينتجها تخلف هذا الحكم خاصة من جانب استقرار الأسرة، ولم تأت آراء الباحثة مشطورة من جانبي التأصيل والتطبيق بحيث زاوجت بين التأصيلات الفقهية والتطبيقات القانونية الذي أثبتت من خلالها وجهة نظر حرية بالانتباه وهي أن القوامة ركيزة في استمرار واستقرار الحياة الزوجية.

المقال الرابع والذي ورد بعنوان: "حق الطاعة بين الإبقاء والإلغاء"، لطالبة الدكتوراه صبرينة تاويرت، والتي جاءت دراستها تظهر الاختلافات الفقهية والنتائج القانونية والاجتماعية وغيرها بين اختيارين أساسيين في حكم حق الطاعة وهما إلغاؤه أو الإبقاء عليه، وأرادت الباحثة أن تبرز خلال من خلالها بحثها نتائج كل موقف من الموقفين وفعلا توصلت إلى ذلك وهو ما تؤكدته نتائج وتوصيات المقال التي نتركها للقارئ الكريم ليطلع عليها.

أخيرا، مقال الدكتور علي حمداوي والذي تعلق بموضوع غاية في الأهمية، وقد وحمل عنوان: "العدل أساس تشريع الميراث في قانون الأسرة الجزائري" وقد حاول الأستاذ استنطاق النصوص القانونية والأحكام الشرعية في مجال الميراث ليبرز أساس العدل الذي تقوم عليه ويدحض بذلك كل زعم يرمي صاحبه من خلاله إلى التشكيك في عدالة التشريع الإسلامي أو القانونية -المقتبس منه رأسا- في توزيع الأنصبة بين الورثة.

وعلى أمل أن تتلقى المجلة مقالات علمية رزينة، فإن القائمين عليها عازمون على نهج السبل العلمية من تجويد المواضيع المنشورة على صفحاتها بما يخدم الأهداف التي من أجلها أنشئت. والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا.

رئيس تحرير المجلة

الدكتور جمال عباسي